

ملف صحفي تقرير مؤسسة النقد 42

خادم الحرمين الشريفين يتسلم التقرير السنوي لمؤسسة النقد (42) ويشهد بمحتوياته

التحدي الأبرز للاقتصاد الوطني: تجاوز شريحة الشباب 60% من السكان السعوديين

المشاريع التنموية الضخمة، والانضمام إلى منظومة التجارة العالمية الذي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح وتوسيع الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ولذلك يستطيع المتابع أن يقول إن الاقتصاد المحلي يسير بخطى واثقة وحثيئة في مسار سليم نحو وضع أكثر قوة وتنوعاً وتنافسية وتوظيفياً للقوى العاملة الوطنية، وكل هذه الجهود ستمرر بتحقيق نمو مستدام.

العمل المؤسسي

وتابع السيارى: استمراراً لجهودكم - حفظكم الله - في مجال تنظيم وتطوير وتعزيز العمل المؤسسي أقرتم أخيراً - حفظكم الله - نظام هيئة البيعة. ولا شك أن بلادنا، وله الحمد. شهدت استقراراً منذ أن وحدها جلالة الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - إلا أن صدور نظام هيئة البيعة سيضفي المزيد من الاستقرار وفق نظام مؤسسي واضح مما يعزز ثوابت الحكم في المملكة وينعكس إيجاباً على

ألقى حمد السيارى محافظ مؤسسة النقد أمس كلمة أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لدى تسليمه التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي. قال فيها: يا خادم الحرمين الشريفين أني أقدم لكم - حفظكم الله - التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أبرز التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي 1426/1425هـ الموافق لعام 2005، وأحد تطورات العام المالي الحالي 2006.

هيكلية الاقتصاد الوطني

وأكد السيارى مخاطباً الملك أن حكومتكم الرشيدة وأصلت خلال عام 2005 م والمسترة الماضية من هذا العام اتخاذ عدد من القرارات المهمة وتحقيق عدد من الإنجازات في مجال تحديث الأنظمة وإعادة هيكلية الاقتصاد الوطني. وتشمل هذه القرارات اعتماد عدد من

العامه والأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين والأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

وأكد السيارى في كلمة أمام الملك أن الاقتصاد السعودي حقق نتائج إيجابية رغم التحديات المحيطة سواء كانت خارجية أو داخلية. وقال المحافظ إن التركيبة السكانية للمملكة تمثل أبرز التحديات الداخلية، حيث تتجاوز شريحة الشباب (ذكورا وإناثا) الأقل من 30 عاماً، نسبة 60 في المائة من السكان السعوديين.

أنشأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بمحتويات التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي، الذي تسلمه أمس في الرياض.

وأثنى الملك على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وتمنى، أيده الله، للجميع التوفيق والنجاح. ويستعرض التقرير أبرز التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي 1426/1425هـ الموافق لعام 2005، وأحدث تطورات العام المالي الحالي 2006. وسلم التقرير لخادم الحرمين الشريفين، حمد السيارى محافظ مؤسسة النقد بحضور الدكتور إبراهيم الحساف وزير المالية. وحضر تسليم التقرير الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات

النساري محافظاً للملك

زياراتكم الميدانية للمناطق تزيد من إمكانية النمو والاستثمار وتوسع القاعدة الاقتصادية

استمرار الاستثمارات المباشرة بوثيرة عالية في جميع القطاعات وزيادة متانة الاقتصاد الوطني

نظام هيئة البيعة سيضفي المزيد من الاستقرار مما يعزز ثوابت الحكم وينعكس إيجاباً على رفاهية الوطن وأمنه

ميزان المدفوعات يسجل 338 مليار ريال عام 2005 بفائض مقداره 195 مليار ريال



بدوره التنبؤي المستقبلي على
أكمل وجه.

احتياجات المواطن

إن اهتمامكم المباشر يا خادم الحرمين الشريفين بتلبية احتياجات المواطن والوطن الحالية والمستقبلية تجسد في توجهياتكم باستخدام جزء من الإيرادات الإضافية المتحققة نتيجة تحسين وضع الميزانية العامة في مجالات حيوية يأتي في مقدمتها تنمية وتطوير العنصر البشري الذي هو محور التنمية الأول وهدفها النهائي.

وتتمثل الجهود المرتكزة على زيادة التوسع في فتح الجامعات والكليات الفنية والتقنية ومراكز التعليم العام وزيادة نسب القبول وفتح فرص الانتماء الخارجي، إضافة إلى ما خصص لبرقي بالخدمات الصحية والاجتماعية، الخيار الاستراتيجي السليم لتعزيز المسار التنموي الصحيح وستؤتي بمشيئة الله ثمارها المرجوة.

وقال محافظ مؤسسة النقد: يا خادم الحرمين الشريفين إن المؤشرات الاقتصادية التي تراقبها المؤسسة تشير إلى استمرار الاستثمارات المباشرة بوتيرة عالية في جميع القطاعات تقريباً وزيادة عمق وماتانة الاقتصاد الوطني. وقد انعكس ذلك على رفع التقييم الائتماني للمملكة من قبل مؤسسات التقييم الدولية، واهتمام ملحوظ من كبار

الدخلية حيث تتجاوز شريحة الشباب السعودي "ذكوراً وإناثاً" الأقل من 30 عاماً نسبة 60 في المائة من السكان السعوديين، ما يعني ضرورة مواصلة الجهود المكثفة لبناء الإنسان علمياً وصحياً وفكرياً من أجل القيام

بمستويات مماثلة. خادم الحرمين الشريفين؛ تأتي هذه النتائج الاقتصادية الإيجابية رغم التحديات المحيطة سواء كانت خارجية أم داخلية، وتشكل التركيبة السكانية للمملكة أبرز التحديات

باستقرار الأسعار المحلية، حيث نما الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2005 م بأقل من الواحد في المائة، والمتوقع بمشيئة الله استمرار النتائج الإيجابية للاقتصاد هذا العام عند

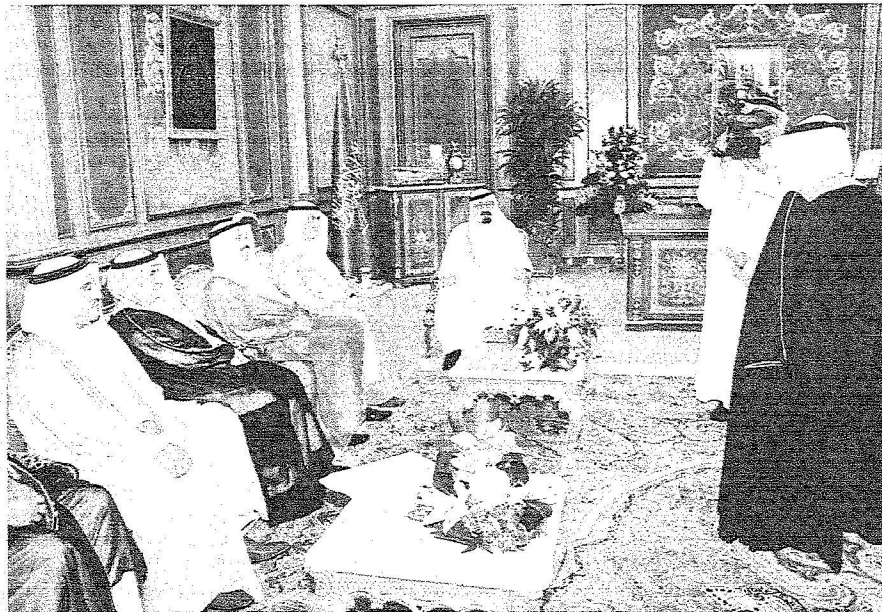
إلى 338 مليار ريال مقارنة بفاض مقداره 195 مليار ريال في العام السابق. ومواكبة تلك التطورات، ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 11.6 في المائة. وقد حدثت تلك التطورات الاقتصادية في ظل مناخ اتسم

أمن ورفاهية الوطن. إننا هذه الأيام نلمس نتائج ونجني ثمار جهودكم في السجاسل الاقتصادية الأعلى في مجال تنظيم وإعادة ميكلية جميع قطاعات الاقتصاد المحلي، فمنذ تأسيس المجلس في عام 1999 م / 1420هـ سجل الاقتصاد المحلي متوسط نمو سنوي حقيقي مقداره 4,2 في المائة، متجاوزاً معدلات النمو السكاني البالغ 2,5 في المائة. وحقق القطاع الخاص نمواً مستمراً خلال السنوات الست الماضية بلغ متوسطه الحقيقي 4,6 في المائة سنوياً.

وفي عام 2005 واصل الاقتصاد السعودي تحقيق نتائج متميزة فاقت متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,5 في المائة مقارنة بنمو نسبته 5,3 في المائة للعام السابق، وقد زاد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص بنسبة 6,6 في المائة والقطاع الحكومي بنسبة 7,2 في المائة.

فاض للعام الثالث

وسجلت المالية العامة لتدولة فاضاً للعام الثالث على التوالي بلغ 218 مليار ريال مع توسع رعيده في الإنفاق العام، إضافة إلى ما خصص لتسييد جزء ملحوظ من الدين العام. وأدت النتائج الإيجابية إلى ارتفاع فاض الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام 2005



السياري يعرض أمام خادم الحرمين الشريفين أبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي.

المستثمرين العالميين بفرص الاستثمار في المملكة.

تنمية المناطق

وقأتى توجيهاتكم الكريمة بشمولية جهود التنمية والاستثمار لجميع مناطق المملكة معززة برحلاتكم الميدانية لأرجاء الوطن لتزيد من إمكانيات النمو والاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية. إن تدفق الاستثمارات المباشرة إلى مختلف القطاعات الإنتاجية لدليل قوي على جاذبية الاستثمار في المملكة ورغبة المستثمر المحلي والأجنبي في المساهمة فيها، ويمر جزء من هذه الاستثمارات عبر السوق المالية التي تحظى بأهمية كبيرة للاقتصاد فهي توفر قنوات إضافية لتمويل المشاريع، كما أنها تقدم في الوقت نفسه أدوات استثمار متنوعة للمدخرين.

الاكتتابات الأولية

وقال السياري مخاطباً الملك: بذلت حكومتكم الرشيدة جهداً ملموساً لتنمية وتطوير السوق من خلال توظيف أحدث تقنيات التعامل وزيادة المؤسسات المالية العاملة في السوق، واستمرار طرح أسهم الشركات المساهمة للمواطنين، مما يدعو إلى التفاؤل بأن تلك الخطوات ستؤدي إلى زيادة استقراره، وزيادة عمقه، وتعزيز ثقة المستثمرين ووعيهم الاستثماري، إلا أن التحدي الذي مازال ماثلاً أمامنا هو الحاجة إلى المزيد من الجهود التوعوية لجميع شرائح المتعاملين في السوق.

من أجل حشد جميع الجهود لتسيير عملة التنمية الاقتصادية، جاءت توجيهاتكم الكريمة بضرورة تعزيز الشفافية في نشر المعلومات والبيانات الاقتصادية وغيرها أنياً لتكون متاحة لكل من يتشدها حيث إن نشر المعلومات الدقيقة يعزز المصداقية ويساعد على تضييق الحالة الاقتصادية. وكلنا ثقة يا خادم الحرمين الشريفين بأن جهودكم المستمرة في إعادة الهيكلة لتحسين وتطوير هيكل الاقتصاد المحلي، واستمرار توسيع أنشطة القطاع الخاص ستعزز التطورات الاقتصادية المشهودة في الاقتصاد المحلي.